الأمـم المتحـدة
S/PV.5500
مجلس الأمن
السنة الحادية والستون
مؤقت

الجلسة ٥٥٠٠
الاثنين، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد بيريرا بلاسنشيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد ليو زينمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

06-44962 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ظريف (إيران) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد فون أونغرن - ستيرنبرغ (ألمانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/589، التي تتضمن مشروع قرار مقدم من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجِّه عناية أعضاء المجلس إلى رسالتين من ممثل فرنسا، وردتا في الوثيقتين S/2006/521 و S/2006/573.

وأود أيضا أن أوجِّه عناية أعضاء المجلس إلى تقريري المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخين ٢٧ شباط/فبراير و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والواردتين في الوثيقتين S/2006/150 و S/2006/270 على التوالي.

وأفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

قطر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد النصر (قطر): يسلك البشر في حياتهم النُهُج والأساليب التي تناسبهم في تصريف مصالحهم. وقد تكون نتائجها إيجابية وتجلب الخير، أو تكون سلبية وتجلب الدمار، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية. وعندما تفرض عليك الظروف الجغرافية أن تكون محاطا بمجموعة براكين، منها الثائر ومنها النشط الذي يهدد بالثوران في أية لحظة، ومنها الخامل الذي لا تعرف متى ينشط، فإن وضعك يكون

أصعب، ويحتم عليك التعاطي مع تلك الظواهر بأقصى درجات الحرص، ولا سيما تلك التي يتحكم بها البشر.

فمنطقتنا، ولأكثر من عقدين، تحاصرها النيران، فلم تكن لتخمد نارا إلا واشتعلت نار أخرى. وساهمت الفتن والنعرات الطائفية في زيادة لهيب تلك النيران.

منذ بداية طرح مسألة برنامج إيران النووي على مجلس الأمن، شددنا مرارا وتكرارا على أهمية الحل السياسي لتلك المشكلة، ومنح الدبلوماسية كامل الوقت من أجل ضمان الوصول للحل السلمي الذي يمكن أن يتحقق من خلال تحلي كل الأطراف المعنية بالمرونة والحكمة والمسؤولية.

ونحن نقدرّ الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول الست في السعي إلى الحل السلمي من خلال تقديم صفقة متكاملة لإيران. ونعتبر تلك الخطوة شجاعة وتستحق الثناء. ونرى أن جمهورية إيران الإسلامية كذلك مطالبة بالتعاطي بشكل جدّي في تبديد المخاوف التي أعرب عنها المجتمع الدولي حول طبيعة برنامجها النووي، لضمان اقتصاره على الأغراض السلمية.

ولا شك أن هذا الطلب يسعى له الجميع، غير أننا لا نتفق مع مسألة الدفع بمشروع القرار في وقت تشتعل فيه منطقتنا نارا. ولا نرى ضيرا في التريث لأيام معدودة، لاستنفاد كافة السُبُل الممكنة والتعرف على حقيقة نوايا جمهورية إيران الإسلامية، ومدى استعدادها للتعاون، خاصة وأنها لم ترفض الصفقة التي قُدمت لها، بل طلبت مهلة محددة لتقديم ردها، الأمر الذي دفعنا إلى طلب ذلك من أعضاء المجلس صراحة. فقد صبرنا فترة أطول من تلك، ومجلسنا الموقَّر تريث في اتخاذ إجراء حول مسائل أكثر إلحاحا من هذه المسألة.

فدولة قطر تحرص كل الحرص على وحدة المجلس وتماسكه وخصوصا في القضايا الحساسة. وأكدت رغبتها في المحافظة على هذه الوحدة. غير أن الدفع بالمشروع في هذه الأوقات العصيبة لا يخدم الأمن في المنطقة، ولا يحقق وحدة المجلس. بل على العكس، سيزيد اشتعال النيران في المنطقة، رضينا أم أبينا. فهل نرغب حقا في أن بركانا آخر يثور في المنطقة؟

إن بلادي التي لا يفصلها عن المفاعلات النووية المعنية أكثر من ٢٠٠ كيلومترا، تحرص كل الحرص على ضمان عدم الانتشار النووي، وعلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. غير أن عدم إيلاء وجهة نظرنا الاهتمام اللازم، وعدم أخذ المشاغل التي أسلفنا ذكرها في الاعتبار وكذلك الظروف الراهنة التي تعيشها منطقتنا، لن يتيح لنا تحقيق وحدة المجلس التي نتطلع إليها دائما.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انقضت أربعة أشهر منذ طلب مجلس الأمن من إيران أن تعلِّق برامجها النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. ومر شهران تقريبا منذ قدمت مجموعة الـ ٣ بالاتحاد الأوروبي زائدا الدول الثلاث الأخرى عرضها السخي بدعوة إيران إلى الدخول في مفاوضات لتفادي أي إجراء آخر لمجلس الأمن. ولا ينبغي أن ننسى أن هذا النشاط الدبلوماسي بدأ بعد أكثر من ثلاث سنوات من عدم امتثال إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن دواعي الأسى أن إيران دأبت بوقاحة على تحدي المجتمع الدولي بالتمادي في سعيها وراء الأسلحة النووية. واستمرار تعنُّت وتحدي القيادة الإيرانية يحتم وجود رد حازم من جانب المجلس. والقرار الذي اتخذناه اليوم يحقق تماما هذا الغرض.

ويسرنا أن مجلس الأمن أقدم على إجراء واضح وصارم باتخاذه هذا القرار، ذلك أن سعي إيران لحيازة

أسلحة نووية يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، ويتطلب بيانا واضحا من المجلس في صورة قرار ملزم.

وهذا القرار يتطلب العمل أيضا. وهو يبعث إلى طهران برسالة قاطعة وواضحة لا لبس فيها: اتخذوا التدابير التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها التعليق الكامل والدائم لجميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، بما في ذلك البحث والتطوير؛ وأوقفوا بناء مفاعلكم للماء الثقيل. وهو أيضا يدعو الدول الأعضاء إلى منع نقل أي موارد لبرامج إيران النووية وذات الصلة بالقذائف، وعلى إيران أن تفهم أن الولايات المتحدة وغيرها سيكفلون أن تخضع التعاملات المالية المرتبطة بأنشطة الانتشار هذه للتدقيق والتمحيص أيضا. وتتوقع الولايات المتحدة أن تتصرف إيران وجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على الفور وفقا للالتزامات الإجبارية المترتبة على هذا القرار.

هذا هو القرار الأول من قِبَل مجلس الأمن بشأن إيران استجابة لبرنامجها للأسلحة النووية، مما يعكس خطورة الحالة وتصميم المجلس. ونأمل في أن يبرهن القرار لإيران أن الطريق المثلى لإنهاء عزلتها الدولية هي أن تقوم ببساطة بالتخلي عن سعيها إلى حيازة أسلحة نووية. ونتطلع إلى امتثال إيران الكامل وغير المشروط والفوري للقرار. ونأمل في أن تتخذ إيران القرار الاستراتيجي بأن توخي وضع برامج لأسلحة الدمار الشامل يجعلها أقل، وليس أكثر، أمنا. بيد أن ثمة حاجة إلى أن نكون على استعداد لإمكانية أن تختار إيران طريقا مختلفا. وذلك هو السبب في أهمية إعراب الولايات المتحدة ودول أعضاء أخرى عن اعتزامها اتخاذ تدابير بمقتضى المادة ٤١ في حالة عدم امتثال إيران للقرار.

وختاما، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على جهودهم الرامية إلى مساعدتنا على ضمان اتخاذ قرار قوي.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد الأدوار الحيوية لمجلس الأمن في القيام بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وتثير أنشطة إيران النووية وتاريخها في التكتم أسئلة ملحة تتعلق بما إذا كان برنامج إيران هو، كما تدعي، للأغراض المدنية فقط. تثني المملكة المتحدة على مواصلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق، وينتابها القلق العميق جدا بسبب عدم قيام إيران بالتعاون الكامل مع الوكالة. وكما يلاحظ قرار اليوم، بعد ما ينيف عن ثلاث سنوات لا تزال الوكالة غير قادرة على الخلوص إلى الاستنتاج بأنه لا توجد مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في إيران. تبقى أسئلة هامة، بما في ذلك أسئلة متعلقة بأنشطة ذات بُعد نووي عسكري ممكن، بدون إجابات عنها.

لقد أبدى المجتمع الدولي الصبر الكبير. لقد أعطينا إيران فرصا كثيرة لتظهر أنها لا تعتزم تطوير أسلحة نووية. ومن المؤسف أن إيران لم تتخذ الخطوات التي يطالب مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن باتخاذها، مما من شأنه أن يساعد على بناء الثقة.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل من أجل حل عن طريق المفاوضات. في ٦ حزيران/يونيه عرض الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، على إيران، باسم ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مجموعة جديدة من المقترحات المبدعة بعيدة الأثر من أجل أن نتوصل إلى اتفاق شامل عن طريق المفاوضات مع إيران. وتتيح المقترحات لإيران طريقا إلى الأمام يجعل من الممكن التوصل إلى حل يقوم على أساس الاحترام المتبادل والتعاون. من شأن المقترحات أن تعطي إيران كل شيء تحتاجه لتحقيق طموحها المعلن، طموح تطوير صناعة مدنية حديثة لتوليد الطاقة النووية، بما في ذلك الدعم النشط في بناء مفاعلات لتوليد الطاقة بالمياه الخفيفة

في إيران، والمشاركة في مرفق لتخصيب اليورانيوم في روسيا وضمانات ملزمة قانونا متعلقة بإمداد المادة النووية؛ ومراعاة اهتمام إيران بألا تعتمد على مورد أجنبي وحيد؛ وتقديم حزمة موضوعية من التعاون في البحث والتطوير النوويين الأقل حساسية حيال الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن المقترحات أيضا أن تعطي لإيران فوائد سياسية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك اتفاق للتجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وحينما عرض خافيير سولانا هذه المقترحات أوضح أن من الضروري أن تتخذ إيران الخطوات التي يطالب باتخاذها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراراته المتكررة ومجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس. وتشمل هذه التعليق الكامل لجميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، بما في ذلك الأبحاث والتطوير، ما تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن جانبنا، قلنا إنه إذا علقت إيران كل نشاط التخصيب كنا على استعداد لتعليق اتخاذ مزيد من الإجراءات في مجلس الأمن. لن يحول التعليق تطوير إيران لصناعة طاقة نووية مدنية حديثة بأي شكل من الأشكال، ولكن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، من شأنها أن تسمح لإيران بتطوير معرفة إنتاج مواد انشطارية مناسبة للاستعمال في الأسلحة النووية. ونظرا إلى القلق المتعلق بطموحات إيران، فإن هذه مخاطرة ليس في وسعنا أن نقوم بها. تومئ مقترحاتنا إلى إجراء لاستعراض الحظر المؤقت فور استعادة الثقة الدولية بنوايا إيران.

ومما يبعث على خيبة الأمل العميقة لدى المملكة المتحدة أن إيران لم تعط أية إشارة على أنها على استعداد للنظر على نحو جدي في مقترحاتنا ولم تتخذ الخطوات اللازمة للسماح ببدء المفاوضات. خلصنا إلى الاستنتاج بأنه لا بديل عن السعي إلى اتخاذ القرار اليوم، وهو القرار الذي يوجد التزاما واجبا على إيران بالتعليق التام لجميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك الأبحاث والتطوير، وهو التعليق الذي تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية منه. من اللازم القيام بتعليق كامل للمساعدة في بناء الثقة ولخلق جو الثقة الضروري لإجراء المفاوضات. ولا يمكن أن تنجح المفاوضات إذا واصلت إيران أنشطتها التي هي المصدر الرئيسي للقلق الدولي.

لقد اتخذنا قرارا لمجلس الأمن يجعل التعليق الذي تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية به واجبا. وإذا رفضت إيران الامتثال فسنعمل عل اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق. وإذا نفذت إيران قرارات الوكالة الدولية ومجلس الأمن ودخلت في المفاوضات فسنكون على استعداد للامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات في مجلس الأمن.

إننا نعيد التأكيد على أن المقترحات التي نقلتها في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ البلدان الستة إلى إيران تبقى قائمة. والآن على إيران أن تقوم بالاختيار. إننا نحث إيران ونشجعها على اتخاذ الطريق الإيجابي بتنفيذ الخطوات التي يطالب باتخاذها مجلس محافظي الوكالة الدولية ومجلس الأمن وبالعودة إلى المحادثات على أساس الرزمة الطموحة التي قدمناها.

السيد تشيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): القرار الذي اتخذ قبل هنيهة يعكس رأي مجلس الأمن فيما يتعلق بالحاجة إلى أن تقيم إيران التعاون الكامل والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح المسائل العالقة المتعلقة بأنشطتها النووية واستعادة الثقة ببرنامجها النووي. والهدف الرئيسي للقرار هو دعم جهود الوكالة الدولية لحل المشاكل النووية لإيران. وتمتلك الوكالة الدولية كل القدرة

الضرورية لتحقيق ذلك الهدف وينبغي لها أن تستمر في أداء دور محوري في حل المسائل المتعلقة بعدم الانتشار في سياق برنامج إيران النووي. ونأمل في أن يكون من الأسهل على الوكالة الدولية القيام بهذا العمل بالدعم من مجلس الأمن على شكل قرار اليوم.

وبالعمل بمقتضى المادة ٤٠ من الميثاق يجعل القرارُ من الواجب مطالبة الوكالة الدولية فيما يتعلق بتعليق طهران لجميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. وإذا لم تمتثل إيران لأحكام القرار فإن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن اعتزامهم اتخاذ إجراء مناسب بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق. ومن الأهمية البالغة أن تستبعد، كما يتضمنه القرار بوضوح، أية تدابير إضافية يمكن أن تكون لازمة مستقبلا لتنفيذ القرار استعمال القوة العسكرية. إن تعليق إيران لجميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة، الذي يدعوها القرار إلى القيام به، ليس هدفا بحد ذاته. ينبغي له أن يساعد في إيضاح المسائل العالقة فيما يتعلق بأنشطة إيران النووية وفي استعادة الثقة ببرنامجها النووي. وبالتالي، هذا التدبير، وفقا للمادة ٤٠ من الميثاق، ينبغي النظر إليه باعتباره تدبيرا مؤقتا خلال الفترة اللازمة لحل المسألة.

وإذا التزمت إيران، كما نأمل، بقرار مجلس الأمن ولبّت مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودخلت في مفاوضات، فإن أعضاء مجلس الأمن مستعدون للامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر في هذا السياق. ونرى أنه إذا أسفرت المفاوضات عن حل إيجابي للمشكلة من حيث تلبية مطالب الوكالة، فلن يُتخذ حينئذٍ أي إجراء إضافي ضد إيران في مجلس الأمن.

ومن المهم أن يتضمن القرار ترتيبا يفتح الباب أمام طهران لإقامة تعاون دولي واسع من أجل تلبية احتياجات إيران من الطاقة على أساس الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونؤكد مجددا المقترحات التي قدمتها إلى إيران البلدان الستة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ويحدونا الأمل في أن تنظر طهران بطريقة صحيحة وجدية في مضمون هذا القرار وتتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع المتعلق ببرنامج إيران النووي. ونهيب بطهران أن تستجيب لمقترحات البلدان الستة بالإيجاب.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): منذ بداية هذا العام، ما فتئت قضية إيران النووية تجتذب اهتماما دوليا متزايدا. وأحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن عددا من التقارير والقرارات التي تتصل بقضية إيران النووية.

وما برحت الصين تشير إلى أن مقصد مجلس الأمن من استعراض هذه القضية يرمي إلى صون الآلية الدولية لعدم الانتشار النووي، وتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها، ودعم مساعي المدير العام للوكالة وفريقه في سبيل توضيح القضايا العالقة المتصلة ببرنامج إيران النووي، وتشجيع الجهود الدبلوماسية، والالتزام التزاما راسخا بالتوصل إلى حل ملائم لهذه القضية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

واتساقا مع ذلك المقصد، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/15) ثم اعتمد قرارا قبل لحظات. وللأسف، لم يستجب الجانب الإيراني بعد بالإيجاب لطلبات مجلس محافظي الوكالة ونداءات مجلس الأمن. ويطالب القرار الذي تم اتخاذه اليوم إيران صراحة بوقف كل أنشطتها ذات الصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة. وأعرب عن عزم مجلس الأمن، في حالة عدم امتثال إيران لهذا القرار، على العمل لاتخاذ تدابير ملائمة في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة في سبيل إقناع إيران بالامتثال للقرار ولمتطلبات الوكالة. ومن ناحية أخرى، وفي

حالة أداء إيران لالتزاماتها المذكورة آنفا والعودة إلى طاولة المفاوضات، فلن يكون من الضروري أن يتخذ المجلس تدابير إضافية.

ويشدد هذا القرار في العديد من فقراته على أهمية إيجاد حل يقوم على المفاوضات عبر الجهود السياسية والدبلوماسية. وأكد على الدور الرئيسي للوكالة الذي لا غنى عنه في معالجة هذه القضية. وصادق على مجموعة المقترحات التي تقدمت بها ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا. والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في أوائل حزيران/يونيه. وشدد أيضا على أن تلك المقترحات تشكل جهدا هاما يرمي إلى وضع ترتيبات شاملة من شأنها السماح بتنمية العلاقات الثنائية والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وبناء الثقة الدولية بالطبيعة السلمية البحتة لبرنامج إيران النووي.

ويعزى التأخر في التوصل إلى حل ملائم لقضية إيران النووية إلى انعدام الثقة بين الأطراف الرئيسية المعنية. ولا بد من التشديد على أنه لا يمكن لمجلس الأمن في الوقت الراهن أم في المستقبل، أن يعالج هذه القضية بمفرده. ويشكل الحوار والمفاوضات السبيل الوحيد للتوصل إلى مخرج. وينبغي للوكالة أن تكون دائما الآلية الرئيسية لمعالجة هذه القضية. ويتطلب الحل جهودا دبلوماسية شاملة؛ وينبغي أن ترمي كل التدابير التي يعتمدها مجلس الأمن إلى تحقيق مقصد الجهود الدبلوماسية.

وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، لا بد لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وفي ظل الظروف الراهنة، تحث الصين إيران على ممارسة ضبط النفس، وإيلاء أهمية لنداءات المجتمع الدولي المتكررة وتوقعاته وتنفيذ متطلبات هذا القرار بإخلاص، والاستجابة المبكرة لمجموعة المقترحات، بغية تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الثقة وتعزيز الحوار والمفاوضات.

ونود أيضا أن نهيب بجميع الأطراف الأخرى اتباع مسلك مسؤول للغاية إزاء السلام والأمن والاستقرار في العالم وآلية عدم الانتشار، والاحتفاظ بالثقة والهدوء، وممارسة ضبط النفس، واستكشاف سبل تفكير جديدة، ومواصلة تنفيذ الجهود الدبلوماسية بطريقة مبتكرة من أجل تسوية قضية إيران النووية. ونرحب بأي أفكار وجهود تفضي إلى المحادثات وكسر الجمود، والتوصل إلى حلول توافقية.

وأثناء هذه الفترة الحساسة، من الضروري ألا تتخذ إيران وجميع الأطراف المعنية الأخرى أي خطوات من شأنها إلحاق الضرر بالجهود الدبلوماسية الآنفة الذكر ويمكن أن تؤدي إلى تعقيد الأمور أو حتى إلى فقدان السيطرة. ونناشد كل الأطراف استئناف الحوار والمفاوضات بأسرع وقت ممكن بغية التوصل إلى حل ملائم لقضية إيران النووية.

وستواصل الصين، كعهدها دائما، بذل الجهود من أجل المساعدة على الحفاظ على السلم والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، وصون آلية عدم الانتشار الدولية وتقويتها، وتكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل لقضية إيران النووية.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): صوتت جمهورية تنزانيا المتحدة مؤيدة القرار الذي اعتمدناه من فورنا. وصوّتنا كذلك بينما ينتابنا شعور بالأسف لعدم تمكن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إشراك جمهورية إيران الإسلامية من التوصل إلى نتيجة مناسبة من شأنها حماية حق إيران في مواصلة أنشطتها النووية السلمية.

ومن ناحية المبدأ، تعارض جمهورية تترانيا المتحدة الأسلحة النووية، سواء كانت بحوزة الصديق أو العدو. وبالتالي، نحن نعارض الانتشار النووي وندعم بشدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار الذي تنشئه تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تؤيدها جمهورية إيران الإسلامية كذلك.

وتؤمن جمهورية تترانيا المتحدة إيمانا راسخا بحق شعب إيران في الحصول على الطاقة النووية المدنية. ولا يسعى هذا القرار إلى تقييد الحق بأي حال من الأحوال. بيد أنه، يسعى إلى وضع أي برنامج كهذا تحت نظام الوكالة للتفتيش الذي يمكن التحقق منه. وفي رأينا أن ذلك ما ينبغي أن تفضي إليه الأمور.

وتدرك جمهورية تترانيا المتحدة أن جمهورية إيران الإسلامية كانت قد أبدت استعدادها للاستجابة بحلول ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ لمجموعة المقترحات التي قدمها الأعضاء الخمسة الدائمون أن يظل بالإمكان أن تعامل بالمثل الرغبة في إقامة الحوار. ونأسف لعدم تلبية ذلك العرض الإيراني. إلا أننا نأمل أن يظل بالإمكان أن تعامل بالمثل الرغبة في إقامة الحوار التي أظهرها ذلك العرض. ونحن نرى، أنه لا بد لجميع الأطراف بما فيها الوكالة من مواصلة إشراك جمهورية إيران الإسلامية.

وصوتت جمهورية تترانيا المتحدة مؤيدة للقرار أساسا لأنه يستبعد استعمال القوة كخيار في إشراك جمهورية إيران الإسلامية. ويحدونا الأمل، حتى في صيغة القرار الراهنة، ألا يكون اتخاذ تدابير إضافية ضروريا.

وفي الختام، ترجو جمهورية تترانيا المتحدة أيضا ألا يؤدي اتخاذ قرار اليوم في هذا الوقت إلى زيادة تعقيد الأمور في هذه المنطقة المتفجرة بالفعل.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يرى الوفد الياباني أن القرار الذي اتُخذ من فوره متوازن في نصه. ويمثل اتخاذه تأييدا من جانب المجتمع الدولي الواسع للجهود التي تبذلها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (مجموعة الـ٣ بالاتحاد الأوروبي) وشركاؤها الآخرون لتحقيق عدم الانتشار في منطقة حيوية من العالم. وتعرب اليابان عن تقديرها للجهود التي بذلتها مجموعة الـ٣ للتوصل إلى مجموعة المقترحات التي قدمت إلى إيران في أوائل حزيران/يونية وللدخول في الحوار الذي أجري مع السلطات الإيرانية بعد ذلك.

وترى اليابان أن تسوى مسألة عدم الانتشار الهامة من خلال الوسائل الدبلوماسية والسلمية. ويشكل إصدار هذا القرار في رأينا طريقا تتخذه هذه الجهود الدبلوماسية. وترجو اليابان بصدق وجدية أن تأخذ إيران مأخذ الجد الرسالة الموجهة إليها من مجلس الأمن على النحو الوارد في القرار وتنتظر منها ردا إيجابيا عليها في غضون الفترة الزمنية المحددة.

وقد اضطلعت اليابان من جانبها، بوصفها بلدا يحتفظ بعلاقات تقليدية وثيقة وودية وهامة واسعة النطاق مع إيران، وبوصفها بلدا عميق الالتزام بعدم الانتشار النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إطلاقها، بمبادرة دبلوماسية لدى السلطات الإيرانية تتوخى إيجاد حل سلمي لهذه المسألة. وتلتزم اليابان بمواصلة بذل جهودها الخاصة للمساهمة في حلهامن خلال الحوار وتبادل الآراء مع إيران بشكل مستمر.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوّتت الأرجنتين مؤيدة لقرار اليوم من منطلق أن النص المعتمد يؤكد مجددا حق جميع الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى

والثانية من المعاهدة، في إجراء الأبحاث على الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

علاوة على ذلك، يرجو وفدي مخلصا أن يتم التوصل إلى حل دبلوماسي عن طريق التفاوض مع حكومة إيران. ولهذا السبب ندعو الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار من أجل إيجاد حل في إطار ترتيبات مع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

كان من الضروري اتخاذ القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره، نظرا لأن إيران بالرغم من عقد ثلاثة اجتماعات بين السيد خافير سولانا والسيد علي لاريجاني، لم تبد أي استعداد لإجراء مناقشة جدية لفحوى المقترحات المقدمة في ٦ حزيران/يونية بالنيابة عن الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن أمام البلدان الستة من خيار سوى استئناف النشاط الذي كان قد تم تعليقه في مجلس الأمن. ونرحب بدعم المجتمع الدولي، من خلال هذا الاقتراع، للجهود التي تبذلها بلداننا.

وتؤكد فرنسا العناصر التالية في موقفها، وهي تشترك فيه مع ألمانيا، التي اشتركت في إعداد النص.

رغم أن القرار الذي اتخذناه من فورنا يجعل الوقف الذي طلبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلزاميا، فهو لا يعني وضع حد للمفاوضات. ونؤكد مجددا المقترحات التي عرضتها بلداننا الستة على إيران في ٦ حزيران/يونية. وفي حالة رفض إيران الامتثال لهذا القرار، سوف نعمل عندئذ على اعتماد تدابير بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما إذا نفذت إيران قرارات الوكالة ومجلس الأمن ودخلت في مفاوضات، فإننا سنكون مستعدين للامتناع عن اتخاذ إجراءات أخرى داخل المجلس.

مرة أخرى، نناشد إيران أن ترد بشكل إيجابي على المقترحات الموضوعية التي قدمناها في الشهر الماضي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في رسالتي المؤرخة ٢٨ تموز/يولية ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلبت منحي فرصة للكلام قبل أن يتخذ المجلس إجراء حتى يحاط المجلس علما، ولعلني أضيف، للمرة الأولى، بآراء الطرف المعني قبل اتخاذه قرارا. وقد يذكر الأعضاء أن طلبي السابق التكلم أمام المجلس، حين اعتمد بيانه الرئاسي في ٢٩ أذار/مارس، قوبل بالرفض كذلك. وهذا يشير بحق إلى درجة الشفافية والإنصاف في هذا المجلس التي جعلته يعتمد بيانا رئاسيا وقرارا بدون السماح بمجرد الاستماع إلى آراء الطرف المعني.

فليكن هذا كما يكون، سأدلي للعلم، بالبيان الذي كنت أزمع إلقاءه قبل ذلك الإجراء. ولكن اسمحوا لي قبل أن أفعل ذلك بالإعراب عن تقديرنا العميق لجارتنا قطر على تصويتها بالرفض استنادا إلى موقفها القائم على المبدأ وإلى قلقها المشروع بشأن الاستقرار في منطقتنا.

ليست هذه أول مرة تواجه فيها محاولات إيران للوقوف على قدميها وتحقيق بعض الإنجازات التكنولوجية بمقاومة شديدة وضغط متضافر من بعض القوى الدائمة التمثيل في مجلس الأمن. والواقع أن إيران تعرضت للعديد من أشكال الظلم وأساليب الإيذاء من جانب تلك القوى. ففي مشروع قرار مقدم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ من المملكة المتحدة وأيدته في المجلس فرنسا والولايات المتحدة، نُعت نضال شعب إيران من أجل تأميم صناعته النفطية بأنه

تهديد للسلام والأمن الدوليين. وسبق مشروع القرار المذكور انقلابا نظمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة في محاولة أقل خفاء لاستعادة مصالحهما المتسمة بقصر النظر. وأعاد ذلك الانقلاب، ومن الواضح أنه لم يعد بإمكان الخداع الدبلوماسي إخفاؤه بعبارات من الميثاق، الديكتاتورية الوحشية. ورغم ذلك فقد نجح شعب إيران في تأميم صناعته النفطية، متصدرا بذلك حركة العالم النامي وإقدامه على المطالبة بحقه غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة على موارده الطبيعية.

ومنذ فترة غير بعيدة وقع عدوان صدام حسين على جمهورية إيران الإسلامية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وتقدم بسرعة لاحتلال ٣٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي الإيرانية، وحينذاك لم يتزعج نفس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى درجة تجعلهم يعتبرون ذلك خطرا على السلم والأمن الدوليين ولم يدفعهم ذلك حتى إلى مجرد الدعوة الروتينية إلى وقف إطلاق النار والانسحاب. وأتساءل عما إذا كان بإمكاني أن أسميها ''دعوة روتينية'' في هذه الأيام. كما أنهم لم يجدوا من الضروري أن يعتمدوا قرارا خلال سبعة أيام طويلة منذ بدء العدوان، على أمل أن تتحقق التقديرات الخاطئة التي تصوروها بشكل عام، وهي أن يتمكن صدام من إنهاء الجمهورية الإسلامية خلال أسبوع.

وهذا الأمر يبدو مألوفا في هذه الأيام، أو ليس كذلك؟

وفي ذلك الوقت، وطوال عامين، لم يطالبوا بانسحاب القوات الغازية. ولم يعتمد القرار الأول الداعي إلى الانسحاب إلا بعد عامين، أي في تموز/يوليو ١٩٨٢، وبعد أن قام الشعب الإيراني بمفرده ورغم كل الصعاب بتحرير أراضيه. ولم يسمح لهذا المجلس على مدى بضع سنوات، وعلى الرغم من تراكم الأدلة وتقارير الأمم المتحدة للتعامل مع استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الديكتاتور العراقي ضد المدنيين والأفراد العسكريين الإيرانيين، وذلك لأنه، كما ذكر مسؤول سابق في وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية لصحيفة نيويورك تايمز، ''أن وزارة الدفاع الأمريكية لم يروعها استخدام الغاز ... إنه مجرد وسيلة أخرى لقتل الناس'' هكذا مجرد وسيلة أخرى. وبعد مرور ٢٠ عاما، لا يزال عشرات الآلاف من الإيرانيين يعانون ويموتون بسبب تلك ''الوسيلة الأخرى''.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية مُنعت هذه الهيئة من التحرك لوقف العدوان الواسع النطاق على الشعبين الفلسطيني واللبناني والأزمة الإنسانية الرهيبة الناجمة عنه. إن الكلمات الدبلوماسية تعجز عن وصف الطريقة التي جرى فيها بالأمس تناول المذبحة التي وقعت في قانا. ولم يُعْطَ المجلس أدنى فرصة لمناقشة الترسانة النووية للمعتدي على الرغم من نزعته المستحكمة إلى العدوان وارتكاب المذابح.

وبالمثل، مُنع مجلس الأمن من الرد على التهديدات اليومية باللجوء إلى استخدام القوة ضد إيران، بما في ذلك التهديدات حتى باستخدام السلاح النووي التي يطلقها، على أعلى المستويات، ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنظام الإسرائيلي غير القانوني، انتهاكا للمادة الثانية، الفقرة ٤ من الميثاق.

ومن ناحية أخرى، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، لم تدخر بعض الدول الكبرى وسعاً لتحويل مجلس الأمن، أو التهديد باللجوء إليه، إلى أداة لمحاولة منع إيران من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في امتلاك التكنولوجية النووية للأغراض السلمية، والمعترف بها بجلاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إن العزم على استخدام المجلس كأداة لهذا الغرض أو لأغراض أخطر قد استبان بأقصى درجة من الوضوح في بيان ممثل الولايات المتحدة في اجتماع

اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية في ٥ آذار/مارس من هذا العام حيث قال:

"من الأهمية بمكان أن نستخدم المجلس من أجل المساعدة على تعبئة الرأي العام العالمي. وأؤكد لكم أن مجلس الأمن ليس الأداة الوحيدة في حوزتنا للتصدي لهذه المشكلة".

إن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية مصممان على ممارسة الحق غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي الانطلاق بالتقدم العلمي لتطوير جميع الجوانب السلمية لتلك التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، يرفض الإيرانيون بوصفهم الضحية الوحيدة لأسلحة الدمار الشامل في التاريخ القريب، تطوير واستخدام تلك الأسلحة غير الإنسانية لأسباب إيديولوجية واستراتيجية على حد سواء. وقد أصدر مرشد الجمهورية الإسلامية فتوى دينية واضحة وقاطعة ضد تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية.

كما شددت إيران بوضوح وعلى الدوام على أن الأسلحة النووية ليس لها مكان في عقيدتها العسكرية. وأكد رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في بيانه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، رفض إيران الأساسي للأسلحة النووية، وأكد كذلك الحاجة إلى تعزيز وتنشيط معاهدة حظر الانتشار. وشدد أيضا على أن "مواصلة التفاعل والتعاون التقني والقانوني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون محور سياستنا النووية" (انظر A/60/PV.10، ص. ١١).

ولتبديد أي شكوك بشأن برنامجنا النووي السلمي، مكّنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بسلسلة من عمليات التفتيش التي فاقت أية عملية تفتيش للوكالة في أية دولة أخرى عضو في الوكالة. وقد اشتملت العملية على أكثر من ٢ ٠٠٠ يوم تفتيش ومراقبة خلال السنوات الثلاث الماضية؛ وعلى توقيع البروتوكول الإضافي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وتنفيذه الفوري حتى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ وتقديم أكثر من ١ ٠٠٠ صفحة من الإعلانات وفقا للبروتوكول الإضافي؛ والسماح بأكثر من ٥٣ زيارة تكميلية لمواقع مختلفة في كل أنحاء البلد؛ والسماح للمفتشين بالتحقيق في المزاعم التي لا أساس لها من خلال اتخاذ خطوة غير مسبوقة تتمثل في السماح بدخول المواقع العسكرية.

وبالتالي، فإن جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ دللت على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وعلى أثر تقارير صحفية مثيرة حول ما سمي ١٨ عاما من الأنشطة الإيرانية غير المعلنة، أكدت الوكالة بأنه " حتى الآن لا يوجد أي دليل على مواد أو أنشطة نووية غير معلنة...لها علاقة ببرنامج للسلاح النووي" (*GOV/2003/75*، الفقرة ٥٢). ونذكر جميعا كيف تلقى هذا البيان نائب وزير الخارجية للولايات المتحدة في ذلك الوقت.

ويمكن إيجاد النتيجة ذاتها في تقارير الوكالة الأخرى، وكان آخرها في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وقد أشار إلى أنه "مثلما أُبلغ مجلس الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم التحقق من جميع المواد النووية المعلن عنها في إيران" (*GOV/2006/15*، الفقرة ٥٣). وأكدت الوكالة من جديد في الفقرة ٥٣ من التقرير نفسه على أنها "لم تر أي تسريب لمواد نووية لصنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة" (المصدر السابق).

لقد قيل الكثير، بما في ذلك في قرار اليوم، عن بيان صادر من الوكالة بأنها لا تستطيع "الاستنتاج بأنه لا توجد مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران" (*GOV/2005/67*، الفقرة ٥١). ولكن مقدمي مشروع القرار اختاروا تجاهل

الاعتراف المتكرر للمدير العام للوكالة بأن ''عملية استخلاص مثل تلك النتيجة ... تستغرق وقتا طويلا'' (المصدر السابق). كما تجاهلوا الإضافة التابعة لتقرير الوكالة عن تنفيذ الضمانات، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، التي أشارت إلى وجود ٤٥ بلدا أخر في نفس الفئة كإيران، بما فيها ١٤ بلدا أوروبيا وعدد من بين أعضاء هذا المجلس. ويمكنني أن أضيف بأن من بين مقدمي مشروع قرار اليوم الثلاثة، هناك اثنان ينتميان،كما هو واضح، إلى الطبقة المميزة والمحصنة ضد أي تفتيش، ولكن الثالث من نفس فئة إيران.

إن برنامج إيران النووي السلمي لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولذلك فإن تناول هذه المسألة في مجلس الأمن لا مسوغ له ولا يستند إلى أي أساس قانوني أو جدوى عملية. وهو أبعد ما يكون، على عكس ما يروج له، عن شواغل المجتمع الدولي، ونهج مقدمي مشروع القرار يتعارض مع الموقف المعلن للغالبية العظمى من المجتمع الدولي، الذي انعكس بوضوح في البيانات الأخيرة لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأُعرب عنه جزئيا في استنتاجات رئيس مجلس محافظي الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وعبر الأعضاء الـ ٥٧ في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعهم الأخير المعقود في باكو عن ''قناعتهم بأن الوسيلة الوحيدة لحل المسألة النووية لإيران هي استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة'' (*A/60/915*، المرفق، الضميمة ٢، الفقرة ١٢). ورحبوا به ''باستعداد جمهورية إيران الإسلامية لتسوية كل المسائل المعلقة سلميا''؛ واعترفوا بأن ''أية محاولة تهدف إلى الحد من تطبيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ستؤثر على التنمية المستدامة للبلدان الأقل نموا''؛ ورفضوا ''التمييز والمعايير المزدوجة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية''؛ وأخيرا أعربوا عن

''قلقهم إزاء الآثار غير المستحبة على السلم والأمن في المنطقة وما وراءها، المترتبة على التهديدات والضغوط على إيران من جانب دوائر معينة للتخلي عن حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية''.

أما حركة عدم الانحياز، التي تتألف من الأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة فقد ''أكدت'' في البيان الأخير الصادر عن اجتماعها الوزاري في بوتراجايا ''أنه لا يجب أن تتعرض أنشطة الوكالة لضغط أو لتدخل غير شرعي، وخاصة في عملياتها للتحقق، حتى لا تضار كفاءة الوكالة ومصداقيتها'' وأنه ''لا ينبغي تفسير شيء بطريقة تزيل أو تقيد هذا الحق من حقوق الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية''. كما أعاد وزراء الخارجية ''التأكيد على خيارات الدول وقراراتها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وعلى وجوب احترام سياساتها المتعلقة بدورة الوقود''.

ولكن دول الاتحاد الأوروبي الثلاث، بادعائها بأنها تمثل المجتمع الدولي ذاته، طلبت من إيران، فيما تسمى بحزمتها من المحفزات في شهر آب/أغسطس، أن ''تتعهد بشكل ملزم بألا تتابع أنشطتها بصدد دورة الوقود'' (الوكالة الدولية للطاقة الذرية/المنشور الإعلامي رقم ٦٥١، الضميمة، الفقرة ٣٤). إن نظرة عابرة على تتابع تاريخ الأحداث منذ شهر آب/أغسطس توضح أن رفض إيران لذلك الطلب غير المشروع والذي لا مبرر له كان ولا يزال السبب الوحيد لفرض قرارات وبيانات على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى مجلس الأمن نفسه. والإجراء الذي يقترحه مجلس الأمن اليوم، وهو ذروة تلك الجهود الهادفة إلى جعل تعليق تخصيب اليورانيوم إجباريا، ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما أنه يتعارض مع آراء غالبية الدول الأعضاء وهي الآراء التي يلزم احترامها من جانب مجلس الأمن.

ومن المفارقات أن مجلس محافظي الوكالة، في قراره المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهو القرار الذي وضع صيغته نفس مقدمي قرار اليوم أعلن أن التعليق ''اختياري وغير ملزم وإجراء لبناء الثقة''. وتكرر هذا مؤخرا في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في خاتمة ما ذكره رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكدت حركة عدم الانحياز في بيانها الوزاري الأخير، الذي أشرت إليه من قبل، على ''التمييز الأساسي بين الالتزامات القانونية للدول تجاه اتفاقياتها بشأن الضمانات الخاصة بها وأية إجراءات لبناء الثقة التي تعهدت باتخاذها طواعية لحل المشاكل الصعبة'' وعلى أن ''مثل هذه التعهدات الطوعية ليست التزامات قانونية بالضمانات''.

إن السبب الوحيد لدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات، وهذا يلقي القرار الضوء عليه، هو أن إيران قد قررت، بعد ما يزيد على سنتين من المفاوضات، أن تستأنف ممارسة حقها غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بفتحها من جديد جزئيا مرافقها المضمونة تماما وإنهاء التعليق الاختياري. إن حق إيران في تخصيب اليورانيوم معترف به بموجب اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن دعم حقوق الدول الأطراف في المعاهدة الدولية هو من الضروري بنفس درجة ضمان احترام تلك الدول لالتزاماتها. وتلك النظم، بما فيها نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يدعمها توازن بين الحقوق والالتزامات. ولن تدعم التهديدات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من النظم الدولية؛ وضمان تمكّن الأعضاء من الحصول على فوائد مشروعة من العضوية، وعدم مكافأة غير الأعضاء على عنادهم.

غير أن العكس هو الاتجاه السائد اليوم. فاليوم نشهد اتجاها بالغ الخطورة. فبينما يُحرم أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حقوقهم ويعاقبون، يكافأ الذين يتحدون المعاهدة، وخاصة الذين يقترفون حمام الدم الحاضر في لبنان وفلسطين، باتفاقات تعاون نووية سخية. ويذهب هذا الاتجاه بعيدا إلى حد أنه حينما تناسب المسائل الولايات المتحدة الأمريكية، يصبح حتى اقتناء الأسلحة النووية من جانب غير أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ''مشروعا''، على حد قول سفير الولايات المتحدة. هذه طريقة غريبة لتقوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لضمان عالميتها.

لقد بلغ هذا الاتجاه حالة من الخطورة والسخافة إلى درجة أن النظام الإسرائيلي – وهو ليس عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترسانته النووية، مع ما يصاحبها من سياسات وتصرفات توسعية وقمعية ومن إرهاب الدولة، قد شُهِدَ له مرارا، بمن في ذلك مؤتمرات الاستعراض التابعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأنه مصدر التهديد الوحيد والأخطر على السلم والأمن الدوليين إقليميا ودوليا – يجد من الصفاقة ما يجعله يصرخ ''الذئب الذئب'' بصدد برنامج إيران النووي السلمي، ويقود حملة عالمية من التهديدات والأكاذيب والخداع والضغط والابتزاز المكشوف. ولكن رغما عن تلك الأداة السياسية والدعائية الضخمة، لا يمكن لأحد في عالم اليوم أن يتقبل المنطق المعكوس القائل بأنه من المقبول أن يحصل البعض على أسلحة نووية، بينما يُحرم الآخرون من تطوير الطاقة النووية.

وهناك اتجاه مدمر آخر يتمثل في فرض معايير قسرية، كثيرا ما تكون نتيجة اعتبارات ثنائية لا معايير موضوعية وتقنية. ومن المثير للاهتمام أن نتذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت بمحاولة حرمان إيران من أي نوع من الأنشطة النووية. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كان الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية يقول ''لقد دعونا روسيا حثيثا وبانتظام إلى الكف عن أي نوع من أنواع ذلك التعاون مع إيران، بما في ذلك مساعدتها المقدمة إلى مفاعل الماء الثقيل في بوشهر''.

إن العتبة المعيارية الجديدة فيما يتعلق بالتخصيب تماثل في تعسفها ما سبقها، وهي مجرد عذر آخر للبدء في اتجاه يحرم ممارسة أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحقوقهم في الاستخدام السلمي، بينما يتمكن الآخرون، من غير الأعضاء من مواصلة إنتاج القنابل النووية بصورة مشروعة، مثلما أورده سفير الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قيل إن الحاجة تدعو إلى تدخل مجلس الأمن لضمان تعاون إيران مع الوكالة ولإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات. وأنا أرى أنه لا حاجة إلى تدخل مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف. بل إن تدخل المجلس يعرقل هذه العملية الجارية قدما ولا يساعدها وذلك لأن هدفه أن يكون أداة للضغط.

وكما أوضحت آنفا، كان تعاون إيران مع الوكالة أكثر اتساعا وشمولا بكثير قبل أن يُفرض على مجلس محافظي الوكالة أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن. ومكّن ذلك التعاون الوكالة من أن تخلص في أيلول/سبتمبر الماضي إلى أن تقدما طيبا قد أحرز ''في قدرة الوكالة على التثبت من جوانب معينة من التصريحات الحالية لإيران، والتي ستتابع كمسألة تنفيذ ضمانات روتينية''. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوثيقة GOV/2005/67، الفقرة ٤٣).

أما فيما يتعلق بالعودة إلى طاولة المفاوضات، فقد كانت إيران دائما مستعدة للمفاوضات. لقد حاولت إيران لفترة ثلاث سنوات تقريبا أن تدعم، وحتى أن تنعش المفاوضات مع الدول الثلاث من أعضاء الاتحاد الأوروبي. وعرضت إيران مقترحات بعيدة المدى بصدد شواغل للآخرين وأيضا من أجل بدء حقبة جديدة من التعاون: في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفي آذار/مارس ٢٠٠٦. خلال تلك الفترة، اعتمدت إيران تدابير لبناء الثقة، كانت شاملة ومكلفة للغاية، بما في ذلك تعليق أنشطتها المشروعة للتخصيب لمدة سنتين، لضمان نجاح تلك المفاوضات.

ومنذ البداية كان إصرار البعض على رسم خطوط حمراء وفرض مواعيد نهائية تعسفية هو الذي أغلق الباب بوجه أي حلول توفيقية. وهذه النزعة وحدها سدت الطريق على تحقيق النجاح ووأدت المقترحات في معظم الحالات. وهذه كانت الاستراتيجية التي تشبثت بها واشنطن منذ أن بدأت إيران والدول الاوروبية الثلاث مفاوضاتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. لم يتغير شيء سوى التكتيكات.

ومنذ البداية خيمت سحب تهديدات البعض بإحالة الموضوع إلى المجلس وإخراجه من هيكله التقني والتفاوضي الملائم – خيمت على المفاوضات وعرقلت التقدم وحرفت المناقشات عن مسارها ومنعت تركيز الجهود على حل مقبول لدى الجميع. وإن الطريقة التي أديرت بها المفاوضات على الحزمة المقترحة حديثا لتعطي دليلا آخر على السعي المحموم نفسه للجوء إلى التهديدات وعلى الافتقار إلى الرغبة الصادقة في التوصل إلى حل مقبول لدى الجميع.

أما إيران فقد ردت بالايجاب على هذه المبادرة ، علنا وكبادرة على حسن النية، وأبدت استعدادها للدخول في مفاوضات عادلة وغير تمييزية تركز على تحقيق النتائج حول الحزمة في غضون فترة زمنية مقبولة لدى الجميع ودونما شروط مسبقة. ومع ذلك، فرض موعد نهائي بصورة تعسفية وبأثر رجعي ومن دون أي مبرر، ولا لشيء إلا لغرض لا لزوم له البتة، ألا وهو ممارسة أقصى درجة من الضغط.

من المفيد ملاحظة أن الدول الأوروبية الثلاث استغرقت خمسة أشهر تقريبا، من آذار/ مارس إلى آب/

أغسطس ٢٠٠٥، في النظر في اقتراح عالي الجدية تقدمت به إيران في العام الماضي. وحتى بعد ذلك جاءت الدول الأوروبية الثلاث برد لم يتناول أيا من عناصر ذلك الاقتراح. مع ذلك، وبينما أوضحت جمهورية إيران الاسلامية أنها لا تحتاج إلا إلى ثلاثة أسابيع أخرى لإكمال تقييمها للحزمة المقترحة وتقديم ردها المضموني، فإنه لمن المدهش — ومما يكشف عن نوايا خفية — أن يرى المرء الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة تتعجل الأمور إلى درجة تعرقل قبل الأوان طريق المفاوضات بفرض قرار من مجلس الأمن مدمر ولا مسوغ له بتاتا. وهذا التعجل يثير الشبهات بقدر أكبر عندما يضع المرء في الاعتبار البيانات المتكررة الصادرة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبراء عديدين من الولايات المتحدة، وحتى عن مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة بعدم وجود سبب للتعجل.

قارنوا هذا التعجل بحقيقة أن بعضا من نفس هذه الدول عملت في الأسابيع الثلاثة الأخيرة على منع مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء – ولا حتى هدنة لأغراض إنسانية لمدة ٧٢ ساعة – بشأن الحالة الطارئة في لبنان، الأمر الذي فسره المعتدي بأنه الضوء الأخضر لمواصلة انقضاضه، بما في ذلك، للأسف، المجزرة الأخيرة في قانا. ويمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يقدروا ما إذا كان هذا قد ترك أي مصداقية لدى المجلس. وإن ملايين الناس في شتى أنحاء العالم قد أصدروا حكمهم بالفعل.

لذا يمكن التساؤل على سبيل الاستطراد: ما الدافع وراء هذه الرغبة المحمومة المتوطنة لدى بعض الأعضاء الدائمين لجلب إيران أمام مجلس الأمن؟ وما هو سبب التعجل الحالي؟ هل هو أي شيء عدا الضغط والإكراه؟ أود أن أبلغ بأن هذا التوجه لن يفضي إلى أي نتيجة مثمرة وأنه، في الحقيقة، لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة. إن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية لا يسعيان إلى المجابهة وقد أظهرا دائما استعدادهما للدخول في مفاوضات جادة هدفها تحقيق النتائج تقوم على الاحترام المتبادل وتتسم بالمساواة بين الأطراف. كما أنهما أظهرا المرة تلو الأخرى صلابتهما في مواجهة الضغط والتهديد والظلم والإجبار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.